

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2007/IG.1/4/Add.2
7 March 2007
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الثالثة
أبو ظبي، ١٤-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية:
الإنجازات والتحديات

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.



منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

تقرير حول :

**مخرجات المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية
” ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية :
الإنجازات والتحديات ”**

(مملكة البحرين ، ١٣-١٥ نوفمبر ٢٠٠٦)

**أ.د/ودودة بدران
المديرة العامة للمنظمة**

مقدم ضمن أعمال

حلقة حوار حول :

**المرأة العربية: واقع وتحديات وآفاق مستقبلية
(اجتماعات الدورة الثالثة للجنة المرأة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا - اسكوا)**

أبوظبي - ١٤-١٥/مارس ٢٠٠٧

مخرجات المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية

(مملكة البحرين ، ١٣-١٥ نوفمبر ٢٠٠٦)

جاءت قمة المرأة العربية الأولى في نوفمبر ٢٠٠٠ بمثابة تأسيس لمرحلة جديدة من العمل العربي من أجل ارتقاء المرأة العربية وتحسين أوضاعها، مرحلة تميزت بالدعم السياسي الكبير وبالوعي بأهمية تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية من أجل تحقيق نقلة حقيقية في واقع المرأة العربية. وقد تضمنت توصيات هذه القمة إنشاء مؤسسة لقمة المرأة العربية، تجسدت في منظمة المرأة العربية، كما تضمنت التوصية بتنظيم مجموعة من المنتديات تعقد في إطار قمة المرأة العربية و تعنى بالبحث المتعمق في مجمل الأوضاع التي تؤثر على تفعيل دور المرأة في دعم التنمية الشاملة في الوطن العربي.

وتفعيلاً لهذه التوصية عُقد في إطار قمتي المرأة العربية الأولى (نوفمبر ٢٠٠٠) والثانية (نوفمبر ٢٠٠٢) والقمة الاستثنائية التي عقدت بينهما في ٢٠٠١ عدد من المنتديات الفكرية التي ناقشت مجموعة من القضايا الحيوية للمرأة العربية، ألا وهي: منتدى المرأة والقانون (البحرين: ٢٠٠١)، المرأة والسياسة (تونس: ٢٠٠١)، المرأة العربية في المهجر (الأردن: ٢٠٠١)، المرأة والإعلام (الإمارات: ٢٠٠٢)، المرأة والاقتصاد (الكويت: ٢٠٠٢)، المرأة والتربية (سوريا: ٢٠٠٣)، المرأة العربية والنزاعات المسلحة (لبنان: ٢٠٠٤)، المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا (مصر: ٢٠٠٥). وكان القصد أن تبلور هذه المنتديات مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن وضعها موضع التنفيذ من أجل تغيير الأوضاع القائمة لصالح المرأة العربية والمجتمع العربي.

وقد استهدف المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية الذي انعقد في مملكة البحرين في الفترة ١٣-١٥ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٦ برعاية صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة ملك مملكة البحرين ورئيسة المجلس الأعلى للمنظمة في الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، وحمل عنوان "ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية: الانجازات والتحديات"، استهدف التعرف على ما قامت به كل دولة عربية، ومن ثم الإنجاز الإقليمي ككل، على صعيد إنفاذ توصيات المنتديات الثمانية.

في ضوء هذا تم تكليف خبراء من كل دولة عربية لإعداد دراسات حول إنجاز كل دولة من أجل إنفاذ توصيات المنتديات الثمانية وذلك وفق نموذج موحد لجمع المعلومات

والبيانات المطلوب تحليلها، ثم تم تكليف ثمان خبراء بإعداد ثمان دراسات تحليلية إقليمية تتناول كل منها مدى الإنجاز على مستوى كل منتدى إقليمي.*

وقد تضمن برنامج عمل المؤتمر ثماني ورش عمل، عرضت في كل منها إحدى الدراسات الإقليمية التحليلية في صيغتها الأولية، وخضعت هذه الدراسات لنقاش الخبراء وتوصياتهم، وتم في الأخير جمع هذه النقاشات والتوصيات في تقرير صدر عن كل ورشة عمل.

وفي محاولة لإلقاء نظرة عامة على مخرجات المؤتمر ككل، يمكننا إبراء الملاحظات التالية :

- ١- أن هناك وعي متزايد بقضايا المرأة العربية في جميع المجالات، وعي يمتد من أعلى المستويات الحكومية إلى الأكاديميا إلى هيئات المجتمع المدني، وهذا الوعي في ذاته ملمح إيجابي كبير، والمطلوب أن يمتد إلى جميع المستويات القاعدية في المجتمع وألا يكون وعيا نخبويًا أو حضريًا فحسب.
- ٢- أن هذا الوعي أنتج إنجازات مختلفة للمرأة العربية في جميع المجالات التي شملتها موضوعات ورش العمل الثمانية، إلا أن هذا الإنجاز مازال دون المطلوب بكثير، نتيجة لتعقد الواقع الاجتماعي والثقافي ونتيجة لعوامل خارجية مثل الاحتلال في حالات بعينها.
- ٣- كما أن هذا الوعي يبدو مشرذما وموزعا ولم يتبلور بعد في خطط استراتيجية واضحة تنخرط ضمن نسيج الخطط التنموية للدول ويقوم عليها لجان وهيئات تتابع التطور المحقق وتنسق مع مختلف الجهات المعنية، ويتضح ذلك في إشارة عدد من الأوراق التحليلية الأولية إلى أن الإنجازات المحققة لصالح المرأة في الدول العربية جاءت في بعض الأحيان في إطار الاستجابة لتوصيات المنتديات ونتيجة متابعة فعلية لها، وجاءت أحيانا أخرى ترجمة لاتجاهات تنموية أو محصلة لجهود التنمية بشكل عام ولا تتعلق بالنساء بالذات.
- ٤- أهم العوامل التي ساقتها الدراسات التحليلية الأولية واعتبرتها عوامل ايجابية لتفعيل الإنجازات فيما يخص المرأة هي: توافر الإرادة السياسية، وكذلك توافر الوعي بين

* اقتصر اهتمام الدراسات، سواء القطرية أو الإقليمية، على التعرف على حجم وطبيعة إنجازات الدول العربية فيما يتعلق بتنفيذ توصيات المنتديات، ومن ثم لم تتطرق إلى ما قامت به منظمة المرأة العربية أو جامعة الدول العربية.

النساء أنفسهن وسعيهن للحصول على حقوقهن والإصرار عليها. ولا شك أن قناعة النخبة المجتمعية بقضية ما يعتبر من أهم المحركات نحو تحريك هذه القضية وتحقيق نجاحات فيها، والمهم أن يتضافر التحرك النخبوي مع الهيئات المجتمعية المختلفة لتكثيف الجهود وتحقيق الأهداف. كما أن وعي صاحب المشكلة بمشكلته واشتراكه وإشراكه في حلها مع تمكينه من المهارات المؤهلة لذلك هو من أهم عوامل النجاح.

٥- في تناول التحديات التي تحول دون التمكين للمرأة وتوسيع مشاركتها ، يمكن رصد تحدي أساسي أو مرجعي تكرر في جميع توصيات المنتدىات وهو ذلك المتمثل في الملف الثقافي وداخله يمكن تسكين ما يتعلق بالخطاب الديني. فالثقافة ، التي يشكل الدين المؤول أحد أركانها، هي عامل أساس في تقرير مكانة المرأة والنظرة المجتمعية لها ولأدوارها في المنطقة العربية، ومن ثم يبدو الملف الثقافي من الأهمية بمكان من حيث كونه هدف للإصلاح على مرجعية ثقافية ودينية مستنيرة، ومن حيث كونه أداة في إصلاح أوضاع المرأة ارتكائاً إلى ما يمثله الدين من نفوذ ومكانة في توجيه السلوك والقناعات.

٦- أهم التوصيات المتكررة والتي تضمنت الآليات الأساسية التي يراد بها تحقيق هدف النهوض بالمرأة العربية ، تمثلت في التالي:

- نشر التوعية بقضايا المرأة ومشكلاتها لتعبئة فواعل اجتماعية ضمنها المرأة نفسها لتحرك نحو نيل حقوقها وتحقيق وضعاً عادلاً ومتوازناً لها في المجتمع.
- تفعيل دور الإعلام : وهي توصية أساسية في جميع القضايا ، وهي تتداخل مع ما يتعلق بنشر التوعية وتجاوزها، فالإعلام لا تقتصر مهمته على نشر التوعية -على أهميتها- لكنه يتجاوز ذلك إلى دوره الأساسي في تشكيل الصور والقناعات المجتمعية، أي تشكيل الثقافة الاجتماعية وتعديلها، والمفارقة في المنطقة العربية أن الإعلام بدلاً من أن يكون ريادياً في تطوير صورة مرغوبة للمرأة العربية، فهو يقدم في كثير من الأحيان صوراً زائفة أو هي دون الواقع الحقيقي الذي تنشط فيه النساء وتقدم أدواراً بالغة المحورية، ومن ثم فإن تفعيل دور الإعلام يتطلب تغيير وتعديل ثقافة القائمين على الإعلام أنفسهم ليكون بالإمكان تقديم صورة متوازنة للمرأة العربية ، والكشف عن قضاياها ومعاناتها الحقيقية ، والكشف كذلك عن أدوارها وجهودها المختلفة، وتقديم الحلول النظرية لمشكلاتها والترويج في الآن نفسه لدعم أدوارها وتوسيع مشاركتها.

▪ تعديل الإطار التشريعي، وهو هنا قضية مرجعية مثلها مثل الملف الثقافي ، لأن القانون ليس فقط وليد قناعات الأفراد ورؤاهم بل هو مرجعية لتشكيل الرؤى والقناعات حال وضعه واستقراره مدة من الزمن، كذلك فهو الأداة التنظيمية الأهم في المجتمع وهو الكفيل بتحويل الأفكار إلى نظم وقواعد سلوك، لذلك فإن ثورة تشريعية نحو إقرار العدل والإنصاف تجاه المرأة لهي أمر شديد الأهمية في تقرير وضع المرأة الآن وفي المستقبل. وحتى إن حالت الاعتبارات الثقافية أحياناً دون تفعيل بعض النصوص القانونية أو تجهيلها ، فإن حركة متوازنة ومستمرة تضم فعاليات مجتمعية مختلفة من شأنها مع الوقت والمثابرة أن تضع النصوص موضع التنفيذ.

▪ مراكز الرصد والتوثيق ومراكز الدراسة والأبحاث في مختلف قضايا المرأة : كانت التوصية بإنشاء مراصد إلكترونية والقيام بعمليات التوثيق فيما يتعلق بواقع المرأة وتطور هذا الواقع في مختلف المجالات التي شملتها موضوعات ورش العمل، هي واحدة من أهم التوصيات وأكثرها تكراراً ، وتجيء تعبيراً عن الواقع العربي الذي يقل فيه الاهتمام بالرصد والتوثيق على أهميته. ولأن تعريف المشكلة هو خطوة أساسية نحو بحثها ودراستها وتقديم المقترحات الخاصة بالتعامل معها ، فإن تفعيل هذه التوصية يبدو من الأعمال التمهيديّة القاعدية في العمل من أجل النهوض بالمرأة. كذلك فإن مراكز البحث والدراسة في قضايا المرأة هي من الأهمية بمكان إذ أن هذه المراكز هي بمثابة محاضن للأفكار والحلول التي يمكن تطبيقها مجتمعياً لتحسين أوضاع المرأة، كما أن كثرة إنتاج الأفكار وتراكمها من شأنه أن يخلق ثقافة اجتماعية عادلة تجاه المرأة وهو الأمر الأساس في الموضوع كما رأينا. ومن المهم أن تتوطد صلة هذه المراكز الرصدية أو البحثية بمراكز صنع القرار ، من حيث أن تتضمن مثلاً الهيئات القومية المعنية باتخاذ قرارات تخص المرأة، أن تتضمن مراكز للتوثيق، ومراكز للبحوث والدراسات تعمل معاً بشكل متناغم بحيث يمكن إدماج الأفكار والتصورات المتطورة داخل نسيج برامج التنمية لتكون هذه البرامج حساسة للنوع وقضاياها.

▪ توسيع مشاركة المرأة في كافة مستويات صنع القرار المجتمعي ، بمعنى أن تشارك المرأة بشكل عادل في عمليات توزيع الموارد والقيم، ويرتبط بذلك مشاركتها كفاعل في البرامج الموجهة لتمكين المرأة على الخصوص، أي تشارك المرأة في تمكين المرأة، للإفادة برؤيتها التي ستكون أصدق تعبيراً عن واقع المرأة وعن أولوياتها واحتياجاتها الحقيقية. وواقع الأمر أنه يمكن النظر لهذه التوصية باعتبارها هدف ووسيلة في الآن نفسه.

- تفعيل الشراكة الاجتماعية بين سائر الهيئات المعنية بقضايا المرأة سواء الرسمية أو غير الرسمية ، وكذلك القومية والدولية، وذلك في ضوء القناعة بأن الواقع الإنساني هو من التعقيد بمكان بحيث بات من المهم تضافر مختلف الجهود لتحقيق الأهداف المنشودة . وتجد هذه التوصية صداها في الواقع العربي حيث تنشط هيئات المجتمع المدني بالتعاون مع الهيئات الحكومية ومع مؤسسات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية وأخرى دولية مثل اليونيفام واليونسكو والاسكوا في عمل يجتهد لتحقيق هدف النهوض بالمرأة العربية وتحسين أوضاعها.
